تراجع الدولار قرابة ٢٠ بالمئة خلال ٢٤ ساعة فهل ينعكس على الأسعار؟

تراجع في بعض أسعار السلع وعودة بعض الصناعيين للإنتاج

- الدبس: الكثير من المواد والكلف التي تدخل في الإنتاج الصناعي بدأت تتراجع بعد تحسن سعر صرف الليرة
- الخطيب: هناك توقف لحالة الصعود السعري التي شهدتها الأسواق

عبد الهادي شباط

رصدت «الوطن» تراجعاً مستمراً للدولار الأميركي أمام الليرة السورية في ظل الإجراءات التي بدأتها الدولة منذ صباح الأمس، واستمر أمس التراجع الحاد الذي بدأ يوم أمس الأول وسط توقعات بأن يتحسن سعر الليرة السورية على مدار الأيام القادمة حيث لا تزال الدولة تتخذ كل ما يلزم من أجل تخفيض سعر الدولار وبالتالي تخفيض الأسعار عموماً وخلال ٢٤ ساعة تراجع الدولار مايقارب ٢٠ بالمئة.

وإزاء ذلك رصدت «الوطن» حالة واسعة من التفاؤل لدى الباعة والتجار في العديد من الأسواق المحلية مع تراجع في أسعار بعض السلع في حين عادة ما تسفر حالة الترقب عن هبوط في أسعار السلع والمواد المعروضة خاصة مع استمرار الإجراءات التي بدأتها الدولة لتحسين سعر الصرف وسط توقعات بأن يتحسن سعر الليرة السورية على مدار الأيام القادمة حيث لا تزال الدولة تتخذ كل ما يلزم من أجل تحسين سعر الصرف لليرة السورية وبالتالي تخفيض الأسعار عموماً.

وفي اتصال مع رئيس غرفة الصناعة بدمشق وريفها سامر الدبس بين أن الكثير من المواد والكلف التي تدخل في الإنتاج الصناعي بدأت تتراجع بعد تحسن سعر صرف الليرة خلال اليومين السابقين وهو ما ينعكس على كلف الإنتاج وبالتالي سعر السلعة في السوق، وخاصة في حال استمر تحسن سعر صرف الليرة، وأنه على التوازي لذلك هناك عودة لبعض الصناعيين الذي توقفوا عن العمل خلال الفترة الماضية بسبب تبدلات سعر الصرف التي حصلت خلال الفترة الماضية موضحاً أن ثبات سعر الصرف لليرة السورية هو من أهم العوامل التي تساعد على استقرار عملية الإنتاج واستمرار الصناعيين في عملهم، وأنه من المتوقع في حال استمرار تحسن سعر صرف الليرة أن تتراجع أسعار معظم المواد الأولية التي تدخل في الصناعة ومنه تراجع أسعار المنتجات الصناعية المحلية وهو ما يسهم في توفر هذه المنتجات في السوق المحلية وبأسعار مقبولة إضافة أن عملية الإنتاج تحافظ على العمالة وعدم تعرضهم للتوقف عن أعمالهم بسبب توقف المنشأة التي يعملون فيها عن العمل وبالتالي هناك أثر مهم وإيجابي واسع لتحسن سعر صرف الليرة السورية يطول كل شرائح المجتمع من الصناعي إلى التاجر إلى المستهلك.

وبيّن مدير حماية المستهلك علي الخطيب من خلال حركة السوق هناك توقف لحالة الصعود السعري التي شهدتها الأسواق خلال الفترة الماضية والكثير من التجار تفاعل مع الإجراء، وهذا يؤدي حكماً لحالة تراجع سعرية في حال استمر الوضع في التحسن وهو ما تعمل عليه وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر كل قنواتها والتدخل الإيجابي عبر «السورية للتجارة» وضخ المواد وعرضها في السوق بأسعار مقبولة وأرخص من السوق بفارق جيد إضافة إلى توفير السلع وذلك على التوازي لدور حماية المستهلك حيث شهدت الأيام الماضية تكثيفاً لنشاط أجهزة حماية المستهلك في مختلف المحافظات للحفاظ على الأسعار واستقرار السوق وعدم حدوث حالات احتكار وتم تسجيل الكثير من الضبوط بحق باعة مخالفين سواء كانوا باعة جملة أم نصف جملة أو مفرق وأن الملاحظة الأهم التي رصدتها حماية المستهلك هو توفر مختلف المواد والسلع في السوق وبكميات كافية وعدم تسجيل حالات احتكار خاصة للمواد الأساسية والتي يكثر عليها الطلب ويحتاجها المواطن بشكل يومي.

غرفة تجارة دمشق ستطلب من التجار تخفيض أسعارهم اعتباراً من السبت

رامز محفوظ

كشف نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن لجنة التجارة في غرفة تجارة دمشق التي تعتبر اللجنة الأم في الغرفة وتضم ست لجان ضمنها وهي لجان التصدير والاستيراد والأسواق والطاقة المتجددة وغيرها من اللجان ستقوم بنشاط أو مبادرة، وستجول في أسواق دمشق على الفعاليات الاقتصادية وسيكون تركيزها على الفعاليات المختصة بالمواد الغذائية وستطلب خلال الجولة من التجار تخفيض الأسعار بشكل ودي وليس بشكل قسري وذلك اعتباراً من يوم السبت القادم.

وأضاف قسومة: إننا كلجنة تجارة نريد تخفيضات مستمرة للأسعار اعتباراً من يوم السبت، مبيناً أن التاجر الذي سيقوم بتخفيض أسعاره سننشر على صفحة لجنة التجارة أو على صفحة غرفة التجارة أو أي صفحة أخرى بأن التاجر الفلاني خفض أسعاره وكذلك التاجر الذي سيمتنع ويرفض تخفيض أسعاره، كذلك سننشر على هذه الصفحات بأن التاجر الفلاني رفض تخفيض أسعاره.

وأشار قسومة إلى أنه منذ الأمس بدأ بجس نبض الكثير من التجار في الأسواق ورأى بأن هناك تجاوباً كبيراً من التجار بالنسبة لموضوع تخفيض الأسعار، مبيناً أن بعض التجار كانوا مصرين على أنهم لم يرفعوا أسعارهم بشكل كبير ورغم ذلك هم جاهزون لتخفيض أسعارهم. ولفت إلى أن في حال تجاوب التجار سنقوم بتبليغ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتخفيضات التلقائية التي قام بها التجار.

ولفت إلى أن هذا النشاط أو المبادرة تعتبر هدية للمواطنين الذين يعانون الأمرين حالياً من ارتفاع الأسعار وخصوصاً مع قرب حلول شهر رمضان المبارك.

وأشار إلى أن رئيس اتحاد غرف التجارة محمد أبو الهدى اللحام يقوم حالياً بدراسة هذه المبادرة أو النشاط الذي سنقوم بها لجنة التجارة ومن المتوقع أن يتم تعميم هذه المبادرة على غرف التجارة في كل المحافظات قريباً.

وأكد أن هذه المبادرة التي سنقوم بها لجنة التجارة في غرفة تجارة دمشق قائمة على جهد الحكومة، ولو أن الحكومة لم تستطع تخفيض الأسعار حالياً فلن يستطيع التجار فعل أي شيء وخصوصاً أن الحكومة ربحت حالياً التجار، مبيناً أن الحكومة ضغطت خلال الفترة الحالية وخفضت الأسعار بحدود ٢٠ بالمئة لذا يجب على التجار تخفيض الأسعار بحدود ١٥ بالمئة.

وتوقع قسومة في ختام حديثه أن يتجه سعر الصرف نحو الانخفاض خلال الأيام القليلة القادمة.

مشروع قانون البيوع العقارية تحت القبة

الوطن

كشف عضو مجلس شعب لـ«الوطن» أن مشروع قانون البيوع العقارية تمت مناقشته من اللجنة المالية في مجلس الشعب وسيتم اليوم عرضه تحت قبة المجلس لدراسته من مجلس الشعب.

وبيّن أن القانون يشتمل على ٢٠ مادة وأنه يتضمن إقرار ضريبة على البيوع العقارية بنحو ١ بالمئة من قيمة العقار على أن يتم تخمين العقار وفق الأسعار الرائجة حالياً ومثال على ذلك عقار قيمته مليار ليرة ضريبته وفق القانون الجديد هي ١٠ ملايين ليرة.

مبيناً أن هذا القانون يحقق واردات جيدة للخزينة العامة للدولة بعد أن كانت التخمينات المعمول بها حالياً تفوت الكثير من الواردات للخزينة العامة وأنه من غير المنطقي أن يكون قيمة عقار في المالكي مليار ليرة ويدفع ضريبة بيع نحو ٥٠ ألف ليرة.

لماذا لم يتراجع الذهب مع انخفاض الدولار؟

علي محمود سليمان

لليوم الرابع استمر الذهب باستقرار أسعاره حيث حافظ يوم أمس على سعر ٢٠٠ ألف ليرة سورية لمبيع غرام الذهب عيار /٢١/ وذلك بعد أن سجل انخفاضاً قدره ١٥ ألف ليرة سورية عن آخر تسعيرة قبل عطلة عيد الأم، وكان قد وصل وقتها إلى سعر ٢١٥ ألف ليرة سورية.

وكانت جمعية الصاغة في دمشق قد شددت في تعميمها على أسواق الصاغة بضرورة الالتزام بالتسعيرة الصادرة عن الجمعية، محذرة أي حرفي يقوم بالبيع بسعر مغاير عن تسعيرة الجمعية بتحمل المسؤولية القانونية، حيث سيتم تنظيم ضبط قانوني بحق المخالف، مع إغلاق المحل، وأكدت الجمعية على الزبائن ضرورة مراجعة الجمعية في حال تعرضهم لأي تلاعب بالأسعار أو غش في الوزن أو العيار، ليتم إرسال خبير من عندها للتأكد من المخالفة وتنظيم الضبط القانوني بحق المخالف بالتعاون مع الجهات المختصة.

وبحسب ما ذكر عبر صفحة جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق فقد تحدث البعض أن هذه التسعيرة غير صحيحة وهناك من يبيع بتسعيرة تصل إلى ٢٢٠ ألف ليرة سورية في محلات الصاغة الموجودة في عدة مناطق بريف دمشق، بينما استغرب البعض الآخر إصرار جمعية الصاغة على التسعيرة ذاتها على حين هناك انخفاض بسعر الصرف، ومن المعروف أن تسعيرة الذهب تحدد يومياً وفق متغيرات سعر الصرف بالسوق المحلية، بالتوازي مع تغير السعر العالمية للأونصة الذهبية.

ومن خلال جولة على أسواق الذهب في دمشق تبين استمرار حالة الركود في حركة محلات الصاغة حيث تشهد المحلات حركة خجولة وأغلبها لزبائن تسأل عن أسعار مبيع قطع ذهبية تدخرها وترد بيعها لتأمين سيولة نقدية في ظل الارتفاع الحاد لأسعار جميع السلع والمنتجات، بينما الإقبال على شراء الذهب في حدوده الدنيا.

وبالنسبة لباقي الأسعار فهي حافظت على استقرارها حيث بقي سعر شراء الذهب عيار /٢١/ بـ١٩٩٥٠٠ ليرة سورية، وسعر مبيع الذهب عيار /١٨/ بـ١٧١٢٢٩ ليرة سورية، وسعر شراء الذهب عيار /١٨/ بـ١٧٠٩٢٩ ليرة سورية.

لا يزيد عمره على ٥٠ عاماً ولديه خدمة لا تقل عن ١٥ عاماً

الحكومة تحدد معايير انتقاء المرشح لوظيفة معاون الوزير

قريط لـ«الوطن»: نقلة نوعية إلا معيار القدرة على الإبداع يشوبه الغموض

علي محمود سليمان

أصدر رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس قراراً بتحديد المعايير الأساسية للترشيح لشغل وظيفة معاون الوزير، يتضمن تحديد المسار الوظيفي لمعاون الوزير ويهدف إلى تنظيم التعيين في مراكز عمل معاوني الوزير من خلال إرساء قواعد تقوم على الكفاءة والمعايير الموضوعية لشغل هذه المراكز، والارتقاء في الأداء المؤسساتي وضمان الاستقرار الوظيفي في الجهات العامة.

وتضمن القرار عدة معايير يتم على أساسها تحديد المرشحين لوظيفة معاون الوزير، ومنها معيار التوصيف الوظيفي حيث يجب مطابقة الاختصاص مع بطاقة الوصف الوظيفي لمركز العمل، ومعيار القدم الوظيفي بحيث يكون للمرشح خدمة سابقة لا تقل عن خمسة عشر عاماً على الأقل في الوظيفة العامة، وأمضى السنوات الأربع الأخيرة منها في الوزارة أو إحدى الجهات العامة التابعة لها أو المرتبطة بالوزير.

كما تضمنت معيار الخبرة الوظيفية وهي أن يكون المرشح قد مارس مهام إدارة الاختصاص الفني المطلوب لمركز العمل مع خبرة سابقة في المجال ذاته، على ألا تقل سنوات الخبرة الفنية عن عامين للدكتوراه و٣ أعوام للماجستير و٥ أعوام للإجازة الجامعية والموازمة بين اختصاص المؤهل العلمي ونوع الخبرة الفنية.

ومعيار القدرة على الإبداع والابتكار أي امتلاك رؤية لتطوير العمل والإصلاح الإداري في القطاع المرشح للإشراف عليه كمعاون وزير وفق الأهداف الموضوعة من الوزير المختص (بطاقة تخطيط الأداء) وتتضمن مؤشرات قياس هذا المعيار إعداد ورقة عمل تتضمن معالجة الإشكالية ووضع برنامج تنفيذي ووضع رؤى للتطوير.

وبحسب القرار فإن تحديد معايير تقييم معاون الوزير في كل وزارة ومؤشرات وأدوات قياسها تتم على أساس المعيار التفاعلي أي قياس فاعلية الأداء من خلال استمارة تقديرية عن الإنجازات التي قام بها ضمن القطاع الذي يشرف عليه، وتنجز هذه الاستمارة مرة كل عامين ويقوم بتقييمها الوزير المختص مع الاستعانة برأي الخبير، ومعيار تقييم الإدارة العليا من قبل الوزير المختص ومن خلال استمارة تقييم المهارات الإدارية والقيادية في العمل اليومي تنجز مرة كل ستة أشهر، إضافة إلى معيار التقييم الذاتي من خلال استمارة تقديرية عن قياس الأثر يتم عرضها على الوزير المختص وتكون مرة كل عامين.

وينفذ التقييم الأول لمعاوني الوزير وفق هذه المعايير خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القرار، ويعمل بالمعيار التفاعلي ومعيار التقييم الذاتي في حال مضى على تعيين معاون الوزير عاماً واحداً.

ووفق القرار يحدد المسار الوظيفي لمعاون الوزير بثلاثة أركان تتضمن تحديد المسار الزمني، وتخطيط الأداء والتدريب، والتقييم، حيث تبلغ مدة المسار الزمني لمعاون الوزير ١٠ سنوات ويتكون من خمس ولايات إدارية مدة كل منها عامين، ويتم إجراء التقييم العام لمعاوني الوزير في نهاية كل ولاية إدارية في الوزارات كافة وترفع إلى رئيس مجلس الوزراء.

وترفع نتائج التقييم إلى السيد رئيس الجمهورية للنظر بإصدار مراسيم التجديد أو إنهاء التعيين أو النقل إلى موقع إداري آخر، ولا يجوز التبديل أو إنهاء التعيين ضمن مدة الولاية الإدارية ما لم يقم سبب يحول دون بقائه في مركز عمله، وتعتبر مدة المسار الزمني واحدة حتى لو تم الانتقال ضمنها بين وزارة وأخرى.

ويبدأ المسار الوظيفي لمعاون الوزير بعد شهر من انتهاء التقييم الأول، وتحتسب سنوات الخدمة السابقة في مركز عمل معاون الوزير ضمن المسار الزمني المحدد في هذا القرار.

ويضع الوزير بالتشارك مع معاونه بطاقة تخطيط الأداء وتحدد فيها المهام التي يجب أن يقوم بها المعاون تنفيذاً لاختصاصه وصلاحياته الواردة بمرسوم تعيينه، ويتم الاتفاق على نوع الإنجازات والمخرجات المطلوبة منه وفق مسار زمني خلال مدة شهر من مرسوم تعيينه، وتجدد في بداية كل ولاية إدارية وتعد معياراً لتقييم أدائه العام في نهايتها.

ويجوز تعيين معاون الوزير بموقع إداري آخر (مدير عام- رئيس هيئة...) شريطة إتمامه ولايتين إداريتين وبتقييم جيد جداً، ويتبع معاونو الوزير ورش حوارية وتدريبية سنوية تقيمها وزارة التنمية الإدارية.

ويختار معاون الوزير بعد انتهاء تعيينه إما الاستمرار في الوظيفة العامة وإما إنهاء خدمته العامة والحصول على تعويض نهاية الخدمة أو المعاش بحسب الحال.

وحول هذا القرار بيّن الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق زكوان قريط في حديثه لـ«الوطن» أن هذا القرار يعتبر نقلة نوعية للترشح لشغل وظيفة معاون الوزير، حيث جاءت المعايير منطقية وموضوعية ولكن هناك معيار القدرة على الإبداع والابتكار يشوبه بعض الغموض وعدم الدقة، موضحاً أن الإبداع أمر نسبي يختلف من شخص لآخر ويتعلق بالمهارات الفكرية التي يمتلكها معاون الوزير المرشح حسب نظرية الإدارة.

ومن ناحية أخرى يرى قريط أن هذه المعايير لا تعتبر شبه كافية حيث ينقصها معيار يتعلق بشخصية وقدرة المرشح على التمتع بصفات قيادية ونفسية وشخصية لحل المشكلات الإدارية التي تواجهه.

مشيراً إلى أن أهم الصعوبات والمعوقات التي تعترض العمل الإداري بعد وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، هو مبدأ المحاسبة والمسؤولية في حال حدوث أي خلل والمطلوب وضع نظام أو قانون تحدد فيه الصلاحيات التنظيمية وهامش المرونة من أجل تطوير العمل الإداري.

معتبراً أن هذه القرار خطوة جيدة نحو الإصلاح الإداري على أمل أن يكون هناك قرار آخر لاحق يتضمن معايير تعيين الوزراء.

٨ آلاف ليرة لطبق البيض وتجار يحتكرون المادة

هناء غانم

أكد مدير منشأة دواجن صيدنايا المهندس وسيم خضر أن خطة المنشأة للعام ٢٠٢١ من خط إنتاج البيض نحو ٢٧,٥ مليون بيضة سنوياً على حين خط الفروج بنحو ٣٠٠ طن لحم سنوياً، أما أمات الفروج حسب ما هو مخطط فنحو ١,٢٠٠ مليون بيضة تفريخ ينتج عنها مليون صوص فروج أمات البياضة فهي ١,٦٥٠ مليون بيضة تفريخ ينتج عنها ٥٠٠ ألف صوص.

وأضاف خضر: إن إنتاج المنشأة قد بلغ خلال شهري كانون الثاني وشباط من هذا العام نحو ٥,٣ ملايين بيضة مائدة و٤٥ طن لحم فروج مذبوح، و٢٨٥ ألف بيضة أمات بياض، و١٠٠ ألف صوص بياض.

ولفت خضر إلى أنه يوجد حالياً قطع بياض وقطع أمات فروج في مرحلة الرعاية سيدخلان بالإنتاج قريباً، كما أن في المنشأة قطعان فروج مرباة ستذبح خلال الأسابيع القادمة.

وأشار خضر إلى أن المنشأة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمنشأة، لافتاً إلى أن هناك جملة من الصعوبات التي تعاني منها تكمن بداية في قدم الآلات التي تؤثر سلبياً في قطاع الدواجن بأكمله إضافة إلى أنه كان هناك صعوبة في تأمين المواد العلفية، لكن الوزارة اتخذت عدة إجراءات ساهمت من خلالها بتأمين المواد العلفية وزيادة المخصصات عن طريق المؤسسة العامة للأعلاف والأهم في هذه المشكلات تأمين الكهرباء التي تقطع ساعات طويلة جداً وبالوقت ذاته لا يوجد كميات كافية من المازوت للاستمرار في عمل المنشأة، وأشار إلى أن تكاليف الإنتاج أصبحت مرتفعة وكل ذلك انعكس على سعر مادة البيض.

وأضاف خضر: إن ارتفاع أسعار العلف كان سبباً في خروج العديد من المنشآت من الخدمة موضحاً أن سعر فول الصويا اليوم وصل إلى ٢,٥٠٠ مليون والذرة الصفراء ١,٥ مليون والمشكلة الأكبر أن هناك معاناة كبيرة يكابدها أصحاب المنشآت وهي ارتفاع تكاليف النقل والنقطة المهمة أيضاً نقص اليد العاملة التي تعتبر مشكلة لأصحاب المنشآت.

وفي الوقت ذاته تشهد الأسواق ارتفاعاً حاداً في أسعار البيض الذي يعتبر مادة غذائية أساسية، والذي شارف سعره على ٨٠٠٠ ليرة سورية لدى بعض التجار دون أي رقابة، وعند استفسارنا عن سبب الغلاء أرجع أصحاب بعض المحال السبب في احتكار البيض إلى كبار التجار، وهم من يقومون برفع الأسعار من دون سابق إنذار، وفي الوقت ذاته استغل بعض التجار ارتفاع أسعار الصرف فوجد فرصة للربح وذكر أحدهم أن التجار يقومون ببيع الكميات البسيطة التي تصلهم من البيض إلى أصحاب المطاعم بأسعار مرتفعة تغنيهم عن الربح المتحقق من وراء بيع البيض للمستهلك العادي.

وذكر عدد من أصحاب السوبرماركت والمراكز التجارية في بعض مراكز التسوق أن المزارع المنتجة للبيض تزودهم بكميات قليلة منه لا تكفي أعداد المستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى نفاد الكمية سريعاً ما ينتج عنه استياء البعض من الغلاء وأضاف البعض: إن هناك تخوفاً من ظهور أزمة أخرى في السلع وخاصة مع اقتراب رمضان والأسعار لا تناسب الكثيرين من ذوي الدخل المحدود والتي تزيد معاناتهم يوماً بعد يوم ما اضطر بعضهم إلى الاستغناء عنه والبحث عن مواد غذائية أخرى أقل ثمناً.

وتشهد أسعار البيض في الأسواق حالياً ارتفاعاً إلى مستويات قياسية منذ مدة، وبنسب أرهقت أرباب الأسر وتختلف أسعار مبيع الطبق الواحد من مكان لآخر ومن بائع لآخر، وحسب الوزن أيضاً، إلا أن القاسم المشترك هو الارتفاع الحاصل على المادة، في ظل تراجعات في الإنتاج سواء في منشآت الحكومة، ومنشآت القطاع الخاص التي خرج معظمها عن الإنتاج لعزوف بعض المربين الذين تجاوزت نسبتهم ما يقارب ٧٠ بالمئة إذ تركوا التربية لارتفاع التكاليف والغلاء الذي حل بالأعلاف والأدوية والمستلزمات الأخرى.